

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان "تنفيذ
الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"،
للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في
إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) سوزان إ. رايس

السفيرة

الممثلة الدائمة

* E/2010/1



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى
الأمم المتحدة

العرض الطوعي الوطني للولايات المتحدة الأمريكية: تنفيذ الأهداف
والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التنمية المراعية للمنظور الجنساني هي الطريقة الصحيحة للعمل، سواء بالنسبة للبلدان
المانحة أو البلدان النامية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.

المحتويات

الصفحة

٣	موجز
٤	ألف - مقدمة: إدراج المنظور الجنساني في إطار العمل الإنمائي والدبلوماسية
٥	باء - إسهام الولايات المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية
١٠	جيم - المسائل الجنسانية في التنمية والدبلوماسية
٢٥	دال - الممارسات الجيدة والتوصيات المتعلقة بالسياسات والتحديات
٢٦	هاء - الاستنتاجات والتطلعات

موجز

الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة من خلال عملها الإنساني والإنمائي والدبلوماسي، ولها تاريخ طويل في هذا المجال. فسياسات حكومة الولايات المتحدة وبرامجها تعزز النهوض بوضع المرأة والفتاة في البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، ليس فقط لأن ذلك واجب أخلاقي، بل أيضا لأن تعزيز حقوق المرأة وتمكينها من العناصر الأساسية للتنمية الفعالة على الصعيد العالمي. وتدرك الحكومة أيضا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر ضروري لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، فإن الحكومة تدمج الشواغل الجنسانية في البرامج الخاصة بالنمو الاقتصادي، والزراعة، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتعليم، والصحة العالمية، والمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تنفذ برامج بشأن العنف الجنساني، والحقوق القانونية للمرأة، واستغلال الأطفال في العمل، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وتسعى الحكومة إلى إشراك الرجال والفتيان كأطراف فاعلة في عملية التغيير للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتغيير المواقف والسلوكيات.

وإدارة أوباما ملتزمة التزاما قويا بإيلاء مزيد من الاهتمام لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وينعكس المنظور الجنساني في المبادرات الرئاسية الجديدة بشأن الأمن الغذائي والصحة العالمية، كما ترد مناقشة ذلك في فروع لاحقة من هذا التقرير. وأنشأت الإدارة مجلس البيت الأبيض المعني بقضايا المرأة والفتاة، وعيّنت مستشارة لقضايا العنف ضد المرأة، وسفيرة متجولة لقضايا المرأة العالمية في وزارة الخارجية.

ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - وهي وكالة التنمية الدولية الرئيسية لحكومة الولايات المتحدة - ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية - وهي وكالة مبتكرة للمعونة الخارجية أنشأتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة - هما الكيانان الحكوميان المكرسان لتقديم المساعدة الخارجية إلى البلدان النامية. ومن الوكالات الأمريكية الأخرى التي تشارك في العمل الدولي: وزارات الزراعة، والدفاع، والتعليم، والخدمات الصحية والإنسانية، والعدل، والعمل، والخارجية، والخزانة؛ ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة؛ وشركة الاستثمار الخاص الخارجي؛ وكتائب السلام؛ ووكالة الولايات المتحدة للتجارة والتنمية.

ألف - مقدمة: إدراج المنظور الجنساني في إطار العمل الإنمائي والدبلوماسي

١ - المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في العمل الذي تقوم به حاليا الولايات المتحدة للدفع بعجلة التنمية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة. وأكدت هذا المبدأ وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ خلال دورة لجنة وضع المرأة، مشيرة إلى أن النساء هن، إلى حد كبير، من يقمن بزرع وإعداد الطعام للعالم، وجلب المياه، وجمع الحطب، وغسل الثياب، ويقمن، على نحو متزايد، بالعمل في المصانع، وتشغيل المحلات التجارية، وإقامة المشاريع التجارية، وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء محركات قوية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لأي بلد، ولذلك يجب أن تعكس الاستراتيجيات الإنمائية أدوارهن وما يجلبنه من منافع.

٢ - الموارد الإنمائية التي تُنفق على الفتيات والنساء هي أموال تنفق بحكمة. فالدراسات التجريبية تبين أن النساء يدفعن مقدما تكلفة تدريبهن عن طريق تعليم غيرهن؛ وأهن بمثابة عوامل مضاعفة للمردود من خلال إعادة الاستثمار في مجتمعاتهن المحلية. فالنساء يقمن في المتوسط بإعادة استثمار ٩٠ في المئة من دخلهن في أسرهن، مقارنة بمعدل إعادة استثمار يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة لدى الرجال^(١).

٣ - ونهج التنمية المراعي للمنظور الجنساني هو نهج يقر أن قضايا المرأة تؤثر على الجميع. فوضع النساء في مجتمعاتهن يرتبط ارتباطا مباشرا بمستوى التنمية والأمن في البلد. ويقر هذا النهج أنه ما من بلد يمكنه التقدم ونصف سكانه متخلف عن الركب، وأن تلبية احتياجات النساء والفتيات من شأنها تحسين حياة الجميع - رجالا ونساء، وفتيانا وفتيات - في كل بلد من بلدان العالم. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن التنمية المراعية للمنظور الجنساني هي الطريقة الصحيحة للعمل، سواء بالنسبة للبلدان المانحة أو البلدان النامية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.

٤ - وفي نفس الوقت، فإن الولايات المتحدة تدرك أن الطريق نحو تمكين النساء والفتيات يتطلب أيضا تجاوز المشاريع التي تركز عليهن فقط، بكفالة توظيف التحليلات الجنسانية في مختلف مراحل الاستثمارات الإنمائية كافة، من المشاورات والتصميم إلى التنفيذ والرصد. ومن المهم أن نوسّع مجال تركيزنا خارج القطاعات التقليدية (التعليم والصحة) حيث أُحرز تقدم كبير لصالح النساء والفتيات، وخارج نطاق القضايا التقليدية (العنف الجنساني والاتجار بالبشر)، التي غالبا ما تكون أعراضا لا أسبابا لأوجه اللامساواة الأساسية. ويتطلب منا ذلك

(١) *Phil Borges, Women Empowered: Inspiring Change in the Emerging World New York, Rizzeli International Publications (2007), p.13*

أن نقوم أيضا بفك القيود القانونية والسياساتية والثقافية التي تعوق المشاركة الكاملة، وأن نكفل الإدماج الكامل للاحتياجات العملية للمرأة ومصالحها الاستراتيجية في جميع القطاعات المؤثرة في التنمية الاقتصادية (البنى التحتية، والنقل، وسلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة).

٥ - وندرك أيضا أنه يمكن للرجال والفتيان بدورهم أن يتأثروا سلبا بالقواعد الجنسانية والتوقعات الثقافية، وأن نهجا مراعيًا للمنظور الجنساني هو الأكثر استدامة.

باء - إسهام الولايات المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية

الأهداف الإنمائية للألفية في السياسة الإنمائية للولايات المتحدة

٦ - تؤيد الولايات المتحدة بشدة إقامة شراكات مع البلدان النامية والجهات المانحة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون أن أهداف السياسة الخارجية لإدارة أوباما في أفريقيا متجذرة في المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، وتشمل العمل بمهمة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية. وتوسع الرئيس باراك أوباما في هذه النقطة في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فذكر أن الولايات المتحدة تبنت بالكامل الأهداف الإنمائية للألفية. وتسهم البرامج التي تنفذها الولايات المتحدة في الخارج في مجالات النمو الاقتصادي، وبناء القدرات التجارية، والزراعة والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمناخ والبيئة، والمساواة بين الجنسين، فضلا عما تبذله الولايات المتحدة من جهود إغاثية ومساعدة في حالات الطوارئ في الدول المتضررة من النزاعات والكوارث، مثل هايتي، بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتساعد الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد (بما في ذلك الإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية)، وحماية حقوق العمال، والقضاء على استغلال الأطفال في العمل وعلى العمل القسري، والاتجار بالبشر، على تهيئة البيئة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وترى الولايات المتحدة أن الأهداف الإنمائية للألفية ما فتئت تؤدي دورا تحفيزيا في توجيه وتوحيد الجهات المانحة والشركاء من أجل تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في الحد من الفقر والجوع وتحسين النتائج الصحية والتعليمية، ومكافحة الأمراض الرئيسية، وتعزيز التنمية المستدامة. وترحب الولايات المتحدة بما أحرزته البلدان النامية من تقدم، وتسعى لوضع نهج مبتكرة لتعزيز الجهود الإنمائية وكفالة استدامتها. وتؤكد برامج المساعدة للولايات

المتحدة على ضرورة كفاءة استدامة ما تحقق من مكاسب في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وخلق فرص العمل، وبناء القدرات، وتنمية القدرات المؤسسية في البلدان النامية التي تعمل فيها وكالات حكومة الولايات المتحدة. وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الحلول المبتكرة، مثل تطوير وتطبيق تكنولوجيات جديدة وحالية تلي احتياجات التنمية البشرية. ومن الأولويات الرئيسية العمل مع حكومات البلدان المضيفة والشركاء لوضع استراتيجيات من شأنها تمكين المرأة فعلا، والسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق يشمل السياسات التجارية والاستثمارية إلى جانب الإنفاق على التنمية.

٨ - ولا يمكن للمساعدة الإنمائية أن تحقق أهدافها دون وجود التزام قوي من جانب حكومات البلدان المضيفة، وبيئة مواتية للنمو والازدهار في المجال الاقتصادي. وتقوم حكومة الولايات المتحدة، على نحو متزايد، بتوجيه مساعدتها الإنمائية الرسمية لدعم الخطط الإنمائية الوطنية وبناء القدرات لكفاءة استدامة الأهداف الإنمائية. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ مستوى لم يسبق لأي بلد آخر أن بلغه، بما مجموعه ٢٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، أي زيادة قدرها ١,٨ بليون دولار، أو ٧ في المائة، عن العام السابق. ونواصل البحث عن السبل الكفيلة بزيادة فعالية المساعدة الإنمائية واستدامة المكاسب الإنمائية. ونحن ملتزمون بالمضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار روح المسؤولية والمساءلة المتبادلة.

إدماج المنظور الجنساني في المبادرات الرئاسية

٩ - تؤمن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بجدوى اتباع نهج كلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقوم على التنمية الشاملة للجنسين ويؤي المرأة مكانة الصدارة في العمل الإنمائي^(٢). فأفضل طريقة تمكننا من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وهو الهدف الذي يُشار إليه عادة بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية) هي إشراك المرأة في جميع جوانب المبادرات الإنمائية التي ننفذها والتصدي على نطاق واسع في مجال العمل الإنمائي لأوجه التباين والفوارق القائمة بين الجنسين التي تحد من مشاركة النساء والفتيات في تلك المبادرات ومن استفادتهن من منافعها. وتدرك حكومة الولايات المتحدة أنها إذا أرادت قياس مدى النجاح الذي تحرز في التصدي لكل ما يتعلق بصحة المرأة وما هو متاح لها من فرص اقتصادية وحظوظ الاستفادة من التعليم والتمتع بالأمن الغذائي، بما في ذلك الحصول

(٢) "التنمية في القرن الحادي والعشرين" ملاحظات أهدتها وزيرة الخارجية للولايات المتحدة هيلاري رودام كلينتون، في مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

على المنافع التي تتحقق بفضل تطوير الهياكل الأساسية الكبرى، من المهم تصنيف وتحليل بيانات الأداء المستقاة من برامج المساعدة الخارجية لكفالة أن تخدم المشاريع احتياجات ومصالح النساء والرجال على حد سواء. وبالإضافة إلى كون المرأة طرفاً مستفيداً من العمل الإنمائي والدبلوماسي، يتعين التذكير بأنها عامل فعال لإحداث التغيير. ولا بد من إعطاء المرأة مكانها في اتخاذ القرار في جميع مراحل عملية التخطيط للتنمية وتنفيذها. ويتعين أن تدمج البرامج الشاملة للجنسين التحليلات الجنسانية في جميع المراحل، بدءاً من وضع السياسات وانتهاءً بالتنفيذ والتقييم، من أجل كفالة مكانة محورية للمرأة في العملية الإنمائية. وتسلك الولايات المتحدة سبيل في البلدان التي تربطها بها علاقات شراكة، بما في ذلك تمويل المنح الدراسية والتدريب، بهدف تمهيد النساء كي يستفدن من الجهود الإنمائية ويضطلعن فيها بدور قيادي على المستويات المحلي والإقليمي والوطني.

١٠ - وقد استُحدثت مبادرات رئاسية جديدة قاسمها المشترك إدماج المنظور الجنساني في مجالين من المجالات ذات الأولوية لدى الولايات المتحدة: الأمن الغذائي والصحة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أكد الرئيس أوباما التزام الولايات المتحدة بمساعدة أفقر دول العالم، متمهداً بمضاعفة التمويل المخصص للتنمية الزراعية ليصل إلى ما يزيد على بليون دولار (وقد رُفع المبلغ منذ ذلك الحين إلى ٣,٥ بلايين دولار). ثم اقترحت الولايات المتحدة تنفيذ المبادرة العالمية لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أعلن الرئيس أيضاً مبادرة الصحة العالمية الشاملة التي تمتد على مدى ست سنوات بتمويل قدره ٦٣ بليون دولار. وتبين هذه المبادرات المتخذة في قطاعات حيوية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يرد وصفها أدناه بمزيد من التفصيل، التزام الولايات المتحدة القوي بالتنمية المراعية للمنظور الجنساني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعمها لها.

١١ - وتدعو مبادرة الصحة العالمية التي أطلقها الرئيس أوباما إلى نموذج جديد للعمل من أجل قطع خطوات هامة في اتجاه تحسين الأوضاع الصحية، ومن أجل إيجاد منهاج عمل قطري يتسم بالفعالية والكفاءة لتنفيذ برامج الرعاية الصحية الأساسية والصحة العامة. وستحسن المبادرة صحة النساء والفتيات من خلال زيادة الدعم المقدم إلى برامج الصحة العالمية التي تركز على صحة المرأة والطفل. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى خدمات الرعاية السابقة للولادة والتحصين وتوفير التغذية والمياه والصرف الصحي ومكافحة الأمراض المعدية وتنظيم الأسرة، من ضمن مبادرات أخرى في المجال الصحي. وستسهم برامج صحة الأم في إنقاذ مئات الآلاف من النساء من الموت بخفض الوفيات النفاسية في جميع البلدان التي تتلقى المساعدة. ومن خلال مراعاة الاحتياجات غير الملباة في مجال منع الحمل ستتمكن برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، من منع ٥٤ مليون حالة من حالات الحمل غير المقصود؛

وستسعى إلى تحقيق معدل لانتشار وسائل منع الحمل الحديثة نسبته ٣٥ في المائة، الأمر الذي سيمثل زيادة بمعدل نقطتين مئويتين سنوياً؛ وستخفص عدد الولادات الأولى لدى النساء دون سن ١٨ عاماً بنسبة ٢٠ في المائة.

١٢ - وترى حكومة الولايات المتحدة أنه من الضروري أن تكفل جميع المبادرات الصحية التي تنفذ في إطار مبادرة الصحة العالمية، بما في ذلك خطة الرئيس الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز (الخطة الطارئة)، الربط بين الخدمات المقدمة إلى النساء واحتياجاتهن في مجال الرعاية الصحية الأولية. والقضايا الجنسانية مدججة من جميع جوانب برامج الوقاية والرعاية والعلاج التي تنفذ في إطار الخطة الطارئة، مع الالتزام بخمس استراتيجيات، هي: زيادة المساواة بين الجنسين في الأنشطة والخدمات ذات الصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومعالجة عادات الذكور وسلوكياتهم التي قد تؤدي إلى تفاقم الوباء؛ والحد من العنف والإكراه اللذين تتعرض لهما المرأة؛ وزيادة فرص حصول المرأة على الدخل والموارد الإنتاجية؛ وتعزيز حقوق المرأة القانونية وحمايتها. فحسب منظمة الصحة العالمية، يُعتبر الإيدز السبب الرئيسي للوفاة في صفوف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ عاماً في جميع أنحاء العالم، وتمثل النساء نحو ٦٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٣ - وستدعم مبادرة الصحة العالمية إحداث تغييرات شاملة على المدى الطويل لتذليل العقبات وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال، تحسين عمليات رصد وتقييم صحة النساء والمراهقات والفتيات الصغيرات؛ ودعم الخدمات الصحية المتكاملة عند الاقتضاء؛ وتشجيع الرجال والفتيان على التحلي بروح المبادرة في أعمال المساواة بين الجنسين؛ وتحسين التدريب الموجه لمقدمي الخدمات الصحية بشأن المسائل الجنسانية، وإشراك المجتمع المدني في البلدان الشريكة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الرعاية الصحية^(٣). وسوف تدعم المبادرة أيضاً إحداث تغييرات شاملة على المدى الطويل من أجل تذليل العقبات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية التي تحول دون الحصول على الرعاية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار ومراقبة الجودة في القطاع الصحي.

١٤ - وتشمل المبادرة الرئاسية الجديدة لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، المسماة "مستقبل بلا جوع" (Feed the Future)، التمكين الاقتصادي للمرأة^(٤).

(٣) Implementation of the Global Health Initiative: Consultation Document

(٤) Global Hunger and Food Security Initiative: Consultation Document

وتعترف المبادرة بأن الحد من عدم المساواة بين الجنسين عامل هام يسهم في القضاء على الجوع في العالم، وتسلم بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في تحقيق الأمن الغذائي. وتلتزم حكومة الولايات المتحدة بإيلاء اهتمام خاص بالمعوقات التي تطرحها المسائل الجنسانية والفرص التي تتيحها في كافة الاستثمارات التي تقوم بها والشراكات التي تعقدتها في إطار مبادرة مستقبل بلا جوع، بما في ذلك تلك التي تتم بالتعاون مع البلدان الشريكة من أجل تعزيز قدرتها على معالجة الأمور ذات الصلة بحصول المرأة على الأصول الزراعية وقدرتها على التصرف فيها وبكيفية تأثير ذلك على سلسلة الأنشطة ذات القيمة المضافة في القطاع الزراعي. وهذا يشمل الإسهام في البحوث الزراعية؛ وكفالة المساواة بين الرجل والمرأة في فرص الحصول على المدخلات والتكنولوجيا كمنتجين زراعيين؛ واستحداث مجموعات برامج إرشادية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتنفيذها؛ وتحسين فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية الطبيعية؛ وتذليل العقبات ذات الطابع الجنساني التي تحول دون الحصول على الخدمات المالية؛ وزيادة معارف المرأة والرجل على نحو يؤهلها للمشاركة في النظام الزراعي وللحصول على ما ينبغي لهما من عوائد متأتية من ذلك النظام. وغالبا ما يكون للقدرة على تحليل النظام القانوني وفهمه، بما في ذلك القوانين واللوائح وكيفية تنفيذها وتطبيقها، ولا سيما ما تعلق منها بحقوق ملكية الأراضي، دور هام في كفالة حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة.

١٥ - ومن أجل زيادة قدرة المرأة على تقديم إسهام كبير في تحسين الأمن الغذائي، ستسعى مبادرة مستقبل بلا جوع جاهدة لتحقيق ما يلي: (أ) كفالة تمتع المرأة المنتجة بالمساواة في فرص الحصول على الأصول والمدخلات والتكنولوجيا؛ (ب) بلورة مبادرات وممارسات زراعية تستهدف الرجل والمرأة على حد سواء؛ (ج) إعطاء الأولوية للتكنولوجيات التي تمكن من توفير الجهد لما فيه مصلحة النساء والفتيات في المنزل، وتسمح للفتيات بمواصلة دراستهن وتحقيق منافع للمرأة على الساحة الزراعية بصفتهن منتجة ومصنعة ومسوقة للسلع الزراعية؛ (د) توسيع مشاركة المرأة وإسهامها في صنع القرار على جميع المستويات وفي كل المؤسسات حتى تتمكن من المساعدة في قيادة عمليات صياغة السياسات، والاستثمارات، وتصميم البرامج وتنفيذها؛ (هـ) تحسين فرص حصول المرأة على الخدمات المالية في القطاع الزراعي والأعمال التجارية الزراعية؛ (و) مساعدة النساء على تجاوز مرحلة الإنتاج من خلال إفساح فرص الدخول إلى المجالات ذات المنحى الاستثماري والتحويلي من سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة المضافة في الإنتاج.

الأمن الغذائي - إن برنامج الولايات المتحدة الخاص بالأمن الغذائي العالمي، يتمثل في التزام بتوجيه ٣,٥ بلايين دولار لتعزيز الإمدادات العالمية من المواد الغذائية حتى يكون المزارعون قادرين على كسب ما يكفيهم لإعالة أسرهم وتكون المواد الغذائية متاحة على نطاق أوسع. وللمرأة دور أساسي في هذه المهمة. فمعظم المزارعات في العالم إنما تزرعها النساء وهن من يتولى جني المحاصيل وتخزينها وإعداد الأطعمة، وكثيرا ما يقمن بذلك في ظروف صعبة للغاية. وإن إعطاء هؤلاء النساء الأدوات والتدريب اللازمين لزراعة المزيد من المحاصيل وإتاحة الفرصة لهن لإيصال المواد الغذائية إلى الأسواق حيث يمكن بيعها سيحدث تحولا في حياتهن وسينتج عنه نمو اقتصادات العديد من البلدان^(أ).

(أ) وزيرة الخارجية هيلاري رودام كلينتون، بيان أدلت به أمام لجنة وضع المرأة في نيويورك، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

جيم - المسائل الجنسانية في التنمية والدبلوماسية

١٦ - لا بد من تكثيف نوع خاص من الجهود من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فقد خلص الخبراء (وكذلك الأمين العام) إلى أن هذه الجهود ينبغي أن تشمل في الوقت نفسه المفاهيم والقطاعات التالية: العنف الجنساني، والتمكين الاقتصادي، والتمكين القانوني، والرعاية الصحية، والتعليم. ويرد أدناه بيان ما تبذله حكومة الولايات المتحدة في هذه القطاعات من جهود.

العنف الجنساني

١٧ - العنف الجنساني ظاهرة عالمية تتخطى الأعراق والأجناس والطبقات الاجتماعية والأديان والمستويات التعليمية والحدود الدولية. وبمس هذا العنف النساء والفتيات في مختلف مراحل العمر، بدءا من الإجهاض بسبب جنس الجنين، فقتل المولودات، فمنح البنات رعاية صحية وتغذية غير كافيتين، فتشويه أعضائهن التناسلية، فتزويجهن وهن طفلات، فاغتصابهن كسلاح في الحرب، فالالتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري، فاستغلالهن في العمل، فتعرضهن للعنف العائلي، فارتكاب جرائم الشرف في حقهن، فقتلهن لأسباب ذات صلة بالمهر، ثم انتهاء بإهانهن ونبذهن وهن أرامل.

١٨ - فمن بين كل ثلاث نساء في العالم تتعرض امرأة واحدة للعنف الجنساني في حياتها، وينطبق هذا في بعض البلدان على ٧٠ في المائة من النساء. وقد خلص تقرير أعدته الأمم

المتحدة عام ٢٠٠٦ إلى أن من بين الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٢، هناك ما لا يقل عن ١٠٢ دولة ليس لديها قوانين محددة تعنى بالعنف العائلي، والبعض الآخر ممن لديها قوانين من هذا القبيل كثيرا ما لا تقوم بتنفيذها أو إعمالها بصورة كاملة. وتدرك حكومة الولايات المتحدة أن ملايين الفتيات - والبعض يقدر أعدادهن بـ ١٠٠ مليون - لسن اليوم ضمن سكان العالم نتيجة الإجهاض بسبب جنس الجنين، وقتل المولودات، أو بسبب حرمانهن مما يحتجن إليه من تغذية ورعاية صحية للبقاء على قيد الحياة إلى ما بعد سن الخامسة. وفي جميع أنحاء العالم، تتضرر النساء والفتيات بصورة غير متناسبة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بل تستفحل نسبة الإصابة لديهن بسبب الاغتصاب والخوف من التعرض للعنف ممن لهن بهم علاقة.

١٩ - وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بمكافحة آفة العنف ضد المرأة بجميع أشكالها، وتعمل مع الشركاء لمكافحة العنف الجنساني من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة، والنهوض بفرص التعليم، وإذكاء الوعي العام، لدى كل من الرجال والنساء، بالعقبات التي لا تزال تقف في طريق التقدم. وتدعم حكومة الولايات المتحدة الجهود المبذولة لزيادة الحماية القانونية والقضائية وقدرة القطاع الصحي على الاستجابة لحالات العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي سياقات النزاعات والتشريد، تدعم حكومة الولايات المتحدة المساعدة الإنسانية الموجهة لمنع العنف الجنساني ومعالجة حالاته سواء في خضم النزاعات والأزمات أو بعدها. وتقوم حكومة الولايات المتحدة أيضا بتعزيز الجهود المبذولة للحد من الاتجار بالبشر، وتنتشر تقريرا سنويا عن الاتجار بالبشر وعن الجهود التي تبذلها مختلف البلدان للتصدي له بهدف إذكاء الوعي وحشد الدعم لمكافحة هذه الآفة التي تضر في معظمها بالنساء والفتيات. ولا بد أن تكون المرأة عنصرا فاعلا في التغيير للوقوف في وجه العنف الجنساني، وينبغي أن يُفسح لها المجال في عمليات التفاوض بوصفها من حفظة السلام ومن المتفاوضين من أجل تحقيق السلام، وينبغي أيضا إشراكها في جهود تسوية النزاعات وإعادة الإعمار.

دراسة حالة إفرادية - قدمت مبادرة السياسات الصحية التي تمولها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المساعدة التقنية لمشروع Avances de Paz (خطوات على طريق السلام) في بلديات كياكاس وماشاريتي وأورورو والألتو في بوليفيا. وقد أحدث المشروع حركة مجتمعية قوية تتجه من أسفل إلى أعلى من أجل دمج سياسات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية على المستوى المحلي في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنساني. وقامت البلديات الأربع بتصميم وتمويل خطط محلية حكومية لتنظيم أو تعزيز شبكات مكافحة

العنف الجنساني، وتحسين الخدمات الصحية والقانونية المتاحة للأشخاص المتضررين من العنف الجنساني، وإجراء المزيد من أنشطة التوعية بشأن أشكال أخرى من التمييز والاضطهاد الجنسانيين. وشارك نحو ١٠٠٠ شخص في هذه العملية، ٤٠ في المائة منهم من الشباب. وبفضل ما بذله القادة في البلديات المستفيدة من المشاريع من جهود وما قدموه من دعم، نجح المشروع أيضا في إقناع بلديات أخرى باعتماد العملية وتنفيذها.

دراسة حالة إفرادية - عملت مبادرة حقوق المرأة القانونية التي أطلقتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) بالتعاون الوثيق مع الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بحقوق المرأة القانونية والمدنية والإنسانية وحققها في الملكية من خلال تحسين التشريعات لحماية حقوق المرأة القانونية، وتعزيز قدرة قطاع العدل على تفسير حقوق المرأة القانونية وإنفاذها، وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على الدعوة إلى توفير أنواع الحماية القانونية للمرأة، وزيادة الوعي العام بحقوق المرأة القانونية. والبلدان التي ركزت عليها هذه المبادرة هي ألبانيا وبنن وجنوب أفريقيا ورواندا وسوازيلند وغواتيمالا وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق وناميبيا.

ومن بين الإنجازات المهمة التي تحققت ما يلي: تقديم الدعم لصياغة وإصدار تشريع يتعلق بالتحرش الجنسي في بنن؛ ووضع تشريع خاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص في موزامبيق؛ واستحداث برنامج جامعي لمنح درجة الماجستير في موضوع المسائل الجنسانية والقانون في غواتيمالا؛ وتدريب محامي المساعدة القضائية والقضاة في غواتيمالا؛ وتنظيم حملة للتوعية بشأن قانون الأسرة في بنن؛ وصياغة واعتماد قانون جديد بشأن العنف العائلي في ألبانيا؛ وإدراج منهاج عن العنف الجنساني في التدريب الذي يتلقاه القضاة والمدعون العامون في ألبانيا؛ ووضع دليل قضائي يتضمن التوجيه للقضاة وموظفي المحاكم بشأن التعامل مع العنف الجنساني؛ وتحسين الوعي والدعم العامين فيما يتعلق بحقوق المرأة بتنظيم حملة على النطاق القطري.

التمكين الاقتصادي

٢٠ - يمكن أن يؤدي تمكين المرأة اقتصاديا إلى انتشار عائلات ومجتمعات محلية بأسرها من الفقر. والنساء في البلدان الفقيرة أكثر احتمالا من الرجل بالنسبة لإنفاق دخلهن على الطعام والتعليم والرعاية الصحية من أجل أطفالهن؛ وبالتالي فإن الاستثمار في المرأة يحقق منافع للمجتمع تكون قوية وإيجابية وقابلة للقياس. وتدعم الولايات المتحدة المشاريع والبرامج التي

تتيح للمرأة قدرا أكبر من الفرص الاقتصادية وتعزز مشاركتها الكاملة في التنمية الاقتصادية وتزودها بفهم أكثر للقيود الجنسانية التي تحول دون مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. وحتى الآن يمكن تصنيف بعض البرامج الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي للمرأة في أربعة مجالات رئيسية هي: إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإدماج المالي والتمويل البالغ الصغر، وتنمية القوة العاملة، والسياسات الاقتصادية والحوكمة.

٢١ - إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - يواجه كثير من المشاريع البالغة الصغر، ولا سيما التي تملكها المرأة، عوائق مالية عندما تريد التوسع. وتدرك حكومة الولايات المتحدة هذا العوائق، وإحدى الطرق التي تقدم فيها المساعدة هي من خلال سلطة الائتمان الإنمائي لتشجيع إقراض القطاعات التي تتمتع بالأهلية الائتمانية، لكنها لا تحظى بخدمات كافية. وتمثل ضمانات الائتمان أداة قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية لأنها تحشد رأس المال المحلي، وتخفف من المخاطر ويمكنها تحفيز التنافس إذ تدرك المصارف أن هؤلاء العملاء يمكن أن يكونوا من ذوي الأهلية الائتمانية. ومنذ إنشاء سلطة الائتمان الإنمائي عام ١٩٩٩، حشدت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ١,٨ بليون دولار على شكل ائتمانات من القطاع الخاص من خلال ٢٣٩ ضمانة، استهدفت نسبة ٣٢ في المائة منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وثمة ضمانات قروض جديدة تقدمها سلطة الائتمان الإنمائي في إثيوبيا وكينيا تركز على مساعدة مالكات المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم.

دراسة حالة إفريقية - يشكل عدم وجود رهون عارضا يؤثر في معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أنه أكثر عمقا بالنسبة للمرأة بسبب القواعد الثقافية والاجتماعية التي تثبط عزيمتها على التملك. وهذا ما يشكل أهم العوامل التي تسبب عجز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها المرأة عن الحصول على التمويل من المصارف التجارية. وبغية معالجة هذا الوضع وتيسير التمويل من المصارف التجارية للمرأة التي تباشر أعمالا حرة، التزمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة/فرع إثيوبيا بضمانة لحافطة قروض بقيمة ٤,٥٨ ملايين دولار في شراكة مع مصرف الحبشة. وهذا يحد من شروط الرهن ويشجع على إقراض مالكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حصرا. وستساعد هذه الضمانة بشكل قانوني المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم المسجلة والمنخرطة في الصناعة التحويلية والخدمات، والأنشطة التجارية والزراعية، المملوكة في معظمها للمرأة والمدارة من قبلها. وستقرن الوكالة/فرع إثيوبيا ضمانة سلطة الائتمان الإنمائي بتقديم المساعدة التقنية إلى المستفيدات لإعانتتهن على تحسين الاستفادة من تلك الضمانة. وتشمل المساعدة المقررة توفير التدريب لتحسين

مهارات التخطيط الإداري والاستراتيجي؛ وخدمات تقديم المشورة في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك دراسات الجدوى وتحليلات السوق؛ وتيسير ربط السوق بالأسواق الدولية. وتأمل الوكالة/فرع إثيوبيا استخدام هذه الضمانة لإذكاء الوعي بدور المرأة في المجال الاقتصادي. ويمكن للوكالة/فرع إثيوبيا، من خلال منح القروض، أن تثبت للقطاع المصرفي مع مرور الزمن أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للمرأة تشكل قطاعا قابلا للنمو ومدرا للأرباح.

٢٢ - الإدماج المالي والتمويل البالغ الصغر - الاقتصادات الشاملة ماليا هي الاقتصادات التي يستفيد فيها الناس من مجموعة واسعة النطاق من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة بطريقة مريحة وبأسعار معقولة. ولا يزال تقديم الدعم لتنمية التمويل البالغ الصغر والمشاريع يمثل دعامة المساعدة الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة منذ أكثر من ٢٥ عاما. وتقدم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بوصفها أكبر جهة مانحة ثنائية في مجال المشاريع البالغة الصغر، أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنويا للبرامج التي توفر للفقراء خدمات في مجال المشاريع البالغة الصغر على نطاق واسع وبشكل فعال ومستدام بهدف الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. وتدعم الوكالة سنويا برامج تنمية المشاريع البالغة الصغر في أكثر من ٧٠ بلدا في كافة أنحاء العالم، من خلال مئات من الشركاء المنفذين، لتشغيل الأسواق لصالح أكثر من ستة ملايين أسرة معيشية ومباشرا للأعمال التجارية البالغة الصغر تشكل النساء نحو ثلثيهم. فمثلا، تزود الوكالة المرأة في أفغانستان بالأدوات التي تحتاجها لمباشرة عمل تجاري بالغ الصغر أو للارتقاء بالعمل التجاري القائم إلى المستوى التالي من التنمية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت الوكالة قد قدمت أكثر من ١٠٨ ٠٠٠ قرض تمويل بالغ الصغر إلى المرأة الأفغانية من خلال برنامج الوكالة لتعزيز الزراعة والاستثمار الريفي والمشاريع. ووفر البرنامج أيضا خلال السنتين الماضيتين التدريب على المهارات لـ ٣٠٠ ٤ امرأة تمتلك أعمالا تجارية. وإضافة إلى ذلك، تكفلت وزارة خارجية الولايات المتحدة بتمويل برامج منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز الخاص على مباشرة النساء والشباب الأعمال الحرة بهدف تحسين بيئة الاستثمار وتوسيع نطاق الفرص بشكل ملموس من أجل النساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتصل بالمبادرة المتعددة الأطراف المسماة ”طرق تحقيق الرخاء في الأمريكتين“، رعت الولايات المتحدة مؤتمرا للمشتغلات بالأعمال الحرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أطلق شبكة توجيه إقليمية للأعمال التجارية المملوكة للنساء.

٢٣ - تنمية القوة العاملة - تشكل النساء محركات النشاط الاقتصادي؛ إذ يسهمن في نمو الاقتصاد العالمي كمزارعات وعاملات وصاحبات أعمال تجارية صغيرة وكبيرات الموظفات التنفيذيات وعضوات في مجالس إدارة الشركات وصانعات قرار في المجالين الاقتصادي والمالي. غير أنه إسهامهن لا تحظى بالتقدير الكافي، كما أن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يخلقه في النمو الاقتصادي يتعرض لغبن شديد. وتحتاج النساء للتدريب على المهارات، والربط الشبكي، والوصول إلى المعلومات، والمساعدة بالابتكارات والتكنولوجيات لكي يتسنى لهن استخدام تلك الوسائل بفعالية لصالح نموهن الاقتصادي. ففي لبنان، عززت المساعدة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة العمالة وزادت من دخل المرأة الريفية من خلال المهارات، والموارد، والمعدات والمعلومات، والإدماج في الأنشطة الاقتصادية في الأعمال التجارية الزراعية والسياحة الريفية. وبفضل المساعدة المقدمة من الوكالة، تلقت أكثر من ٦٠٠ ٢ امرأة في السلفادور تدريباً زراعياً لرفع الكفاءة وكفالة السلامة المهنية؛ وتلقت ٨٥٠ امرأة الدعم في مجال التجارة والاستثمار للاستفادة من الفرص التي يتيحها اتفاق التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى؛ وتلقت ١٥٥ ٢ امرأة التدريب على إدارة الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي.

دراسة حالة افرادية - مولت وزارة العمل في الولايات المتحدة لجنة الإنقاذ الدولية في تنفيذ مشروع التدريب المهني للأفغان الضعفاء الذي مدته ثلاث سنوات. واستهدف المشروع تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة من قبيل الأرامل، واليتيمات، والشابات المعرضات للخطر، من خلال التدريب المهني، وركّز على توفير التدريب القائم على الكفاءة والمستند إلى سوق العمل في مجال المشاريع البالغة الصغر التي تنتج عمالة مدفوعة الأجر أو عمالاً حراً على الأجل الطويل. وفي مراحل التخطيط، حُدِّدَت النساء الفقيرات (مع التشديد بشكل خاص على الأرامل الأفغانيات) باعتبارهن مجموعة مستهدفة للتأكد من أنه تمت تلبية احتياجاتهن. ووفقاً للتقييم المستقل النهائي للمشروع، فإن المشروع خلّف أثراً عميقاً على النساء. ولاحظ التقييم أن كثيراً من عناصر المشروع أسهم في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً. وتشمل هذه العناصر ربط متخرجات مختارات من الدورات التدريبية أردن بدء عمل تجاري صغير بمرفق محلي لتقديم التمويل البالغ الصغر، ودعم مباشرات الأعمال الحرة البالغة الصغر في محاولات تجارية مقبولة ثقافياً، وتدريب النساء في مهن عادة ما يشغلها الرجال، وكفالة وجود نسبة مئوية عالية من النساء (٣٥ في المائة) بين المتدربين. ونتيجة للجهود المبذولة في إطار المشروع، تلقى أكثر من ٣٠٠٠ شخص (٣٣ في المائة منهم نساء و ١٤ في المائة أرامل) المهارات المهنية والتدريب في مجال

المشاريع البالغة الصغر، وانتقل بنجاح حوالي ٧٥ في المائة من هؤلاء المتدربين إلى العمالة الطويلة الأجل أو إلى ملكية المشاريع البالغة الصغر. وإضافة إلى التدريب على المهارات، وفر المشروع تدريباً على المشاريع البالغة الصغر أسفر عن إظهار أكثر من ١٣٠٠ شخص مهارات واعدة في مباشرة الأعمال الحرة (شكلت النساء، في السنة الأخيرة من المشروع، نسبة ٨٢ في المائة منهم)، كما وفر التدريب على نحو الأمية الوظيفية وتعليم الحساب لـ ٢١٢٢ شخصاً (حوالي ٤٢ في المائة منهم نساء)، كانوا قد تلقوا تدريباً على المهارات. وزاد متوسط الدخل الشهري للمتدربين بشكل كبير بعد فترة التدريب. ولاحظ التقييم أن المشروع كان له تأثير قوي على المستفيدين المنتمين للفئة المستهدفة وعلى عائلاتهم.

٢٤ - السياسات الاقتصادية والحوكمة - تعمل الولايات المتحدة على تحديد القيود القانونية والمؤسسية المفروضة على مباشرات الأعمال الحرة، وتقديم المساعدة التقنية لهن للتغلب على العقبات الجنسانية في الأعمال التجارية. ووضعت منهجية كمية ونوعية لتقييم الأبعاد القانونية والسياساتية والمؤسسية والاجتماعية لبيئات الأعمال والتجارة لبلد شريك. وتقوم على استعراض للمؤسسات والأطراف الفاعلة المشاركة في التجارة - من المكاتب والمسؤولين الحكوميين من المستوى الرفيع إلى المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وطُبقت هذه المنهجية بنجاح في أكثر من ٣٠ بلداً حتى اليوم، وتم تكييفها الآن بحيث تراعي دور المرأة في التنمية الاقتصادية. ومن خلال أداة التقييم هذه المعروفة باسم "الإصلاح القانوني والمؤسسي للبيئة الجنسانية" تتمكن حكومة الولايات المتحدة من تقييم البيئة الجنسانية والتجارية بتحليل سبعة مجالات ذات أولوية هي: الأعراف الاجتماعية ودور المرأة في المجتمع، والقطاع الخاص، والعمل، والائتمان، والملكية، والتجارة، والعدالة التجارية. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، تساعد الوكالة الإنمائية الدولية التابعة للولايات المتحدة على إنشاء نظام إقراض مأمون يستند إلى ممتلكات منقولة وغير ملموسة. وكثيراً ما لا يكون لدى المرأة سند ملكية قانوني بأراضٍ أو مبانٍ لاستخدامها كرهن، لكن تستطيع استخدام ممتلكات منقولة ومدرة للدخل للحصول على قروض. وسيوفر النظام الجديد للنساء فرصة أكبر للحصول على الائتمان.

دراسة حالة إفرادية - استنادا إلى معايير مقترحة من أجل تنفيذ مشروع للتنمية الريفية في نيكاراغوا، كان ثمة فرص محدودة أمام مشاركة النساء بسبب المعايير المفترضة المحايدة جنسانيا المتصلة بحجم الأرض أو عدد الأبقار أو خلايا النحل أو غير ذلك من الأصول، ومصادر الدخل الأولية. وكان يمكن استبعاد النساء اللاتي كن يردن المشاركة بسبب عدم قدرتهن على الوفاء بهذه المعايير. وأفضى تحليل جنساني أجرته مؤسسة التصدي لتحديات الألفية إلى وضع نهج جديد وأكثر مرونة وإبداعا. فمثلا، للحصول على أصغر عدد من الأبقار اللازمة لصناعة الحليب ومشتقاته، أتاح المشروع لأفراد الأسرة إعارة الأبقار لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات. ويحق للمرأة المنتجة التي لا تمتلك حقوق ملكية أرض المشاركة في المشروع إذا كانت تستطيع تقديم الوثائق التي توضح حقها في استخدامها. ونُظمت حلقات العمل وقُدِّمت المشورة التقنية في مجال تنمية الأعمال للنساء والرجال على حد سواء، بصرف النظر عما إذا كانوا ملاك أراضٍ. وبسبب هذا التغيير، ارتفعت بالتالي نسبة مشاركة المرأة في مختلف جوانب البرنامج وكثيرا ما كان هذا الارتفاع كبيرا جدا. فمثلا، في المشروع المتعلق بالماشية، زادت مشاركة النساء من ٨ في المائة إلى ٢٢ في المائة في بعض الأماكن.

٢٥ - وتكتسب البرامج الاقتصادية التي تستهدف المرأة في هذه المجالات أهمية أكبر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن المرجح بالنسبة للمرأة في البلدان النامية أن تتحمل عبئا غير تناسبي إذا ما حدثت أزمة اقتصادية. فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشكل النساء غالبية الفقراء في العالم. وتنتج المرأة أكثر من نصف إنتاج العالم من الأغذية وتتصف بالنشاط في المجال الاقتصادي. غير أن ٦٠ في المائة من النساء الناشطات اقتصاديا في كافة أرجاء العالم يعملن في أسواق غير رسمية وكثيرا ما لا تحظى إسهامتهن بالاعتراف. وتلتزم الولايات المتحدة بتمكين المرأة اقتصاديا إذ بإمكانها الاضطلاع بدور كبير في إعادة بناء الاقتصاد العالمي ونموه.

التمكين القانوني

٢٦ - لا يمكن تحقيق التنمية التحويلية من دون مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة. كما أن سيادة القانون واحتكام النساء والرجال إلى القضاء أمر جوهري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع. وللأسف، فإن الحواجز القانونية والعرفية كثيرا ما تمنع المرأة من ممارسة حقوقها القانونية الكاملة والتمتع بأوجه الحماية القانونية.

٢٧ - كما أن القيود القانونية والعرفية المفروضة على حيازة المرأة للأراضي والممتلكات لا تزال تعوق قدرة المرأة على اقتناء الأصول الإنتاجية، والحد من ضعفها في مواجهة الأزمات العائلية وعدد من الظروف الصعبة الأخرى. وفي رواندا، عملت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على تشجيع سياسات الأراضي المراعية بدرجة أكبر للمساواة بين الجنسين، وذلك سعياً لتحسين القوانين نفسها وتدريب البرلمانين على تفسير القوانين وإنفاذها. واكتسى هذا الأمر أهمية كبيرة خلال مرحلة تعمير البلد حين منحت الحكومة إمكانية حيازة الأراضي للنساء المشرذات، والأرامل، والنساء الأخريات المتأثرات بالتراجع. ويجمع هذا النشاط بين تعزيز حقوق المرأة في حيازة الأرض تشجيعاً للنمو الاقتصادي وتدعيم التشريعات الرامية إلى تعزيز قوانين الملكية والقوانين الأخرى التي تدعم إلى حد أكبر حقوق المرأة واحتياجاتها. وفي إطار مشاريع الأراضي التي تمولها مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، سجلت صكوك أكثر من ٥٠ في المائة من قطع الأراضي في نيكاراغوا و ٤٠ في المائة من قطع الأراضي في غانا باسم نساء. ويكفل اتفاق مالي، إقراراً بأن النساء، على الأرجح، لا يسيطرن على الأراضي المروية التي تحمل اسم الأسر، منح المجموعات النسائية سندات ملكية خاصة بنسبة ١٠ في المائة من أراضي مزارع البقول التجارية المروية حديثاً. وهذا يضمن تمكن المرأة من السيطرة على هذه الأصول الهامة وعلى الدخل الذي تدره المحاصيل المزروعة في هذه الأراضي.

٢٨ - وتساعد الولايات المتحدة البلدان على التصدي للعقبات الماثلة أمام مشاركة المرأة في العمالة الرسمية، وتعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى إنفاذ القوانين والأنظمة التي تحمي حقوق المرأة في العمل، وتكفل حصولها على الخدمات المالية، كالاتمان والادخار، وتحسن طبيعة وظروف عملها، وتوفر أشكال الحماية الكافية عند مغادرة النساء لسوق العمل، وتعمل على تمكين المرأة من الحصول على الأراضي عن طريق سبل آمنة. وتعمل الولايات المتحدة أيضاً على زيادة الوعي العام بالحقوق القانونية للمرأة، وتعزز الملكية المحلية للإصلاحات القانونية ببناء الدعم للحقوق القانونية للمرأة عن طريق منظمات المجتمع المدني في البلدان المضيفة والفرعين التشريعي والقضائي للحكومات. وفيما يخص المعاهدات الملزمة قانوناً التي تساعد على تمكين المرأة، وقّعت الولايات المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويمثل التصديق على هذه الاتفاقية أولوية قصوى بالنسبة للإدارة الأمريكية.

دراسة حالة إفرادية - في كولومبيا، كانت حملة "مزيد من النساء، مزيد من السياسة" (Más Mujeres, Más Política) بقيادة المجتمع المدني تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في الحكومة. ووضعت الحملة مشاريع قوانين لكفالة تمثيل المرأة في الانتخابات الحزبية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والبلديات. وعلاوة على ذلك، درّبت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أكثر من ٣٠٠٠ امرأة على مسائل متصلة بالأحزاب السياسية، بما في ذلك إدارتها وعملياتها.

دراسة حالة إفرادية - في الأردن، أسهمت الوكالة، من خلال العمل بشكل وثيق مع المعهد القضائي ووزارة العدل على إعادة النظر في المناهج الدراسية ومعايير القبول، في زيادة عدد الطالبات النساء في برنامج دبلوم الدراسات القضائية، من ٤,٤ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٤، إلى ٤٦ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، وبالتالي في زيادة عدد القاضيات. وعلاوة على ذلك، قدمت الوكالة الدعم إلى صندوق القضاة الذي يوفر ٢٠٠ منحة دراسية لطلاب القانون، يُخصص أكثر من ٥٠ في المائة منها للإناث.

دراسة حالة إفرادية - عملت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية مع حكومة ليسوتو على كفالة أن تكون المساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية مضمونة قانوناً قبل التوقيع على اتفاق المؤسسة المذكورة. وقبل إصدار قانون الأهلية القانونية للمتزوجين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت المرأة المتزوجة في ليسوتو تُعتبر قاصرة من الناحية القانونية، مما كان يحدّ من حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وفي ذلك الحين، لم يكن في استطاعتها إبرام عقد وتكبد دين ما، ولا تسجيل أموال غير منقولة باسمها، ولا شراء أو بيع أو استخدام الملكية كضمان للحصول على قرض دون إذن صريح من الزوج أو أحد الأقرباء الذكور.

وحرصاً على المضي في كفالة أن تصبح هذه الحقوق الجديدة أمراً واقعاً، طلبت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية أن تعمل حكومة ليسوتو على تحديد وإصلاح القوانين الأخرى على نحو متواءم مع قانون الأهلية القانونية للمتزوجين. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً، في إطار الاتفاق، تنفيذ مشروع بقيمة مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. ويقدم المشروع تدريباً على القوانين الجديدة لأعضاء الحكومة، بما يشمل مؤسسات القانون المدني والعربي، والمؤسسات الأخرى كالكنائس والقطاع المصرفي. كما ينفذ برنامج على نطاق البلد للوصول إلى عمق المجتمع

والمؤسسات في الأرياف، بما يشمل القادة والمجالس المجتمعية، من أجل الدعوة وتعليم فوائد المساواة بين الجنسين لصالح تنمية شعب باسوتو. وقال عضو في أحد المجالس إنه رأى المتزوجين يخططون معاً، في جو من التواصل، ويأخذون بجدية بوجهات نظر الطرف الآخر؛ معتبراً أن هذا هو التقدم بعينه.

الصحة

٢٩ - للقضايا الجنسانية دور أساسي وواضح في تصميم العديد من البرامج الصحية للوكالة. ونظراً لدور المرأة في تربية الأطفال، وتوفير وطلب الرعاية، وإدارة المياه والتغذية، فإن قدرتها على الحصول على المعارف والخدمات ذات الصلة بالصحة أساسية بالنسبة لصحة أطفالها، وأطفالها الأكبر سناً، وأفراد الأسرة الآخرين. وعلى الأمد الطويل، تعزز صحة المرأة إنتاجيتها ومشاركتها الاجتماعية والاقتصادية، ولها كذلك أثر إيجابي مضاعف يعود بالفائدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسين صحة الأجيال المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن الفتيات والنساء معاً معرضات بوجه خاص، نظراً لدورهن الإنجابي وأنماط التمييز الجنساني، للاعتلال الصحي وهن محرومات نسبياً من الخدمات الصحية. وتشكل الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات جزءاً لا يتجزأ من عمل الوكالة في مجال الصحة العالمية، الذي يشمل برامج في مجال تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، وصحة الأم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبقاء الطفل، والتغذية، والأمراض المعدية.

٣٠ - وتركز برامج الوكالة في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية على ستة مجالات تقنية ذات أولوية: وسائل منع الحمل المأمونة؛ وإمكانية الحصول عليها في المجتمعات المحلية؛ والتوقيت السليم للحمل والمباعدة بين الولادات؛ والوسائل الدائمة وذات المفعول الطويل؛ ودمج خدمات تنظيم الأسرة في برامج صحة الأم والطفل؛ والبرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتسهم برامج رعاية صحة الأمهات في بناء قدرات القابلات الماهرات والحد من الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات. وتعالج الوكالة المسائل الجنسانية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتنسيق مع خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، وذلك من خلال: تعزيز المساواة بين الجنسين في الأنشطة والخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحد من العنف والإكراه، ومعالجة عادات وسلوكيات الذكور، وزيادة فرص حصول المرأة على الدخل والموارد الإنتاجية، وتعزيز الحقوق والحماية القانونية. ومن النقاط الرئيسية الأخرى التي تركز عليها برامج الوكالة،

يُذكر تحسين تغذية النساء والمراهقات. وتبيّن أن لتحسين الحالة التغذوية للفتيات أثراً إيجابياً على بقائهن على قيد الحياة وإنتاجيتهن، وعلى صحة أطفالهن وبقائهم. وتؤمن برامج بقاء الطفل التابعة للوكالة حماية من الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع والأطفال عبر زيادة نطاق تغطية الخدمات، كالتلقيح والوقاية من الإسهال وعلاج الالتهاب الرئوي ومكّمات الفيتامين ألف. وفي الأماكن التي يكشف فيها التحليل الجنساني عن تفاوت في إمكانية وصول الطفلات إلى الخدمات الصحية للأطفال، تعمل برامج الوكالة تحديداً على التغلب على هذا القيد الجنساني. كما يتصدى المكتب المعني بالصحة العالمية التابع للوكالة للممارسات التقليدية المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وزواج الأطفال. وأخيراً، تستهدف برامج الصحة العالمية التابعة للوكالة الأمراض المعدية على اعتبار أن الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة قد تزيد من إمكانية التعرض لأمراض معدية معينة في حين أن المعايير الجنسانية والممارسات الثقافية وأنماط السلوك قد تؤثر بقوة على الوقاية من الأمراض وطلب الرعاية، وكذلك على إمكانية الحصول على العلاج.

دراسة حالة إفرادية - ينفذ مركز جامعة جون هوبكنز لبرامج الاتصال في كل من موزامبيق وبوتسوانا وملاوي مبادرة جنسانية في إطار خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، تهدف إلى الحد من تعرض المراهقات لفيروس نقص المناعة البشرية، وتُعرف أيضاً بمبادرة "هيا يا فتيات". وترمي هذه المبادرة إلى وضع وتنفيذ واختبار تدخلات متعددة الأوجه للحد من تعرض الفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشمل النهج البرنامجية للمبادرة العمل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية لتسجيل التدخلات وتحديد الثغرات؛ واعتماد نهج مبتكرة وتعزيز البرامج القائمة التي تعالج العوامل الرئيسية لتفشي الوباء لدى الفتيات المعرضات؛ وتعزز البرمجة المتعددة الأوجه والمتكاملة مع مراعاة العوامل الهيكلية (كإمكانية الانتفاع بالتعليم، والخدمات الصحية، والفرص الاقتصادية)؛ وإجراء تقييم دقيق.

دراسة حالة إفرادية - تعدُّ بيهار إحدى أقل الولايات نمواً وأكثرها اكتظاظاً بالسكان في الهند، كما أنها تؤوي أعداداً لا تني تتزايد من الشباب. وبلغ متوسط عمر الزواج الأول ١٥ عاماً لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٤٩ سنة، علماً أن ٨١ في المائة منهن قد يتزوجن قبل السن القانونية، أي ١٨ عاماً. كما أن معدل انتشار وسائل منع الحمل، البالغ ٣٤ في المائة، يبقى أقل من ثلثي المعدل الوطني (٥٦ في المائة)، يرافقه معدل خصوبة إجمالي هو ٤ أطفال لكل امرأة، وهي نسبة أعلى بكثير من المعدل الوطني البالغ ٢,٧. ويؤثر نمط الإنجاب هذا - المبكر جداً والذي لا يباعد بين

الولادات - بشكل سلبي على صحة المرأة وحالتها العامة، وبقاء الطفل ونمائه، والرفاه الاقتصادي للأسر.

دراسة بحوث العمليات كناية عن شكل من أشكال التعاون بين الوكالة والمشروع المجتمعي الشامل لتشجيع التغيير في السلوك الإنجابي، "براشار" (PRACHAR)، الذي تنفذه مؤسسة باثفايندر الدولية وحكومة الهند، بتمويل من مؤسسة باكارد وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتسعى هذه الدراسة إلى وضع نهج جنساني معزز ومتعدد القطاعات لمشروع "براشار" النموذجي الناجح جداً، وتقييم الأثر على تنظيم الأسرة ونتائج الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين. ويناhez عدد المعنيين بهذه الدراسة ١٠.٠٠٠ مراهق و ٢٠.٠٠٠ شخص من آباء وقادة مجتمعيين.

التعليم

٣١ - يمثل التعليم أولوية لحكومة الولايات المتحدة التي تشدد بشكل خاص على تحسين الفرص المتاحة للفتيات والنساء والسكان الآخرين الذين يعانون من نقص في الخدمات ومن الحرمان. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، استفاد نحو ٢٤ مليون فتاة من برامج حكومة الولايات المتحدة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وقد أكد الرئيس أوباما في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أنه يعتقد بأن المرأة التي تحرم من التعليم تحرم من المساواة مع الرجل.

٣٢ - وتقدم حكومة الولايات المتحدة المساعدة إلى البلدان النامية لتحسين إمكانية الاستفادة من التعليم ونوعيته، بما في ذلك في الدول الهشة والدول المتأثرة بالتراعات أو بحالات الطوارئ. وتقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ببناء قدرات البلدان، وبتشييد المدارس، وبتدريب المعلمين والمديرين، وبتحسين المناهج التعليمية، وبإشراك المجتمع المحلي، وبمساعدة الفتيات والسكان المهمشين الآخرين على الالتحاق بالمدرسة. ويضع التعليم الأساسي الجيد النوعية أساساً لزيادة فرص التعليم والعمالة والمشاركة المدنية. وتعمل حكومة الولايات المتحدة على تنسيق المساعدة لكل من القطاعين الفرعيين التاليين: التعليم الأساسي والعالي وتنمية القوة العاملة.

٣٣ - وتتنوع أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم حسب البلد والمنطقة ويجب التصدي لها بواسطة النهج الخاصة بكل بلد وبكل حالة. وتراعي البرامج التعليمية للوكالة الديناميات الجنسانية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والأدوار الجنسانية أثناء تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها. وتشمل الأنشطة المحددة التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لزيادة استفادة جميع التلاميذ من بيئات تعلم أكثر إنصافاً وتوفير هذه البيئات لهم تقديم المنح الدراسية والإرشاد إلى الفتيات؛ وإعداد المناهج التعليمية غير المتحيزة، وتدريب المعلمين على

معاملة الفتيان والفتيات بإنصاف؛ والعمل مع قادة المجتمعات المحلية لحشد الدعم المحلي من أجل تعليم الفتيات.

٣٤ - وستواصل حكومة الولايات المتحدة عن طريق الوكالة تصميم التدخلات البرنامجية التي تعمل في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وفي بنغلاديش، تقدم الوكالة الدعم حالياً إلى البرنامج التلفزيوني "سيسامي ستريت" (Sesame street) بهدف توسيع التصورات السائدة بشأن أدوار الرجل والمرأة في إطار السعي إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة للفتيات والفتيان مستقبلاً. ويضم هذا البرنامج الذي يوفر التعليم قبل المدرسي ويتابعه أكثر من ٩ ملايين مشاهد أسبوعياً، حلقات تعرض كفاءات المرأة المهندسة والطبيبة وقائدة الطائرة والكتابة وإنجازاتها وتظهر الرجل والمرأة في الأدوار التقليدية المسندة إلى المرأة. وفي الأردن، وفي مسعى لتشجيع النساء والفتيات على متابعة مسارات مهنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقدم الوكالة الدعم حالياً إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركة سيسكو لتنظيم المعلوماتية وحكومة الأردن. وفي نيكاراغوا، يتيح برنامج التعليم للوكالة للفتيات والفتيان فرصة المشاركة على قدم المساواة في الصف من خلال العمل في مجموعات مختلطة وإسناد أدوار قيادية للفتيان والفتيات في كل من هذه المجموعات.

دراسة حالة إفرادية - في إطار البرنامج الذي تموله مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في السلفادور، أسفر تشخيص جنساني قام بتقييم الحاجات التعليمية للشباب والشابات عن تغيير برامج المنح الدراسية وبرامج التدريب المهني الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وسهلت هذه التغييرات مشاركة الفتيات والأمهات العازبات وغيرهن من النساء، في المجالات التقليدية وغير التقليدية. وأسهمت هذه التغييرات في زيادة الاهتمام بهذه البرامج والالتحاق بها والمشاركة فيها أكثر مما كان متوقعاً، لا سيما لدى الفئات التي تعاني من نقص في الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن ٦٠ في المائة من المشاركين في البرامج المهنية الحالية هم من الشباب.

دراسة حالة إفرادية - شكل برنامج المدارس الآمنة مبادرة خمسية تمولها وكالة للتنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وكان هدف هذا البرنامج الحد من العنف الجنساني المدرسي لتحسين النتائج التعليمية وتقليص النتائج الصحية السلبية في ٤٠ مجتمعاً محلياً في كل من غانا ومالاوي، مع التركيز على التلاميذ والتلميذات في للصفوف العليا في المدرسة الابتدائية وفي صفوف المدرسة الإعدادية والثانوية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٤ عاماً. وتوجه النهج الشامل لهذه المشكلة إلى المعلمين والآباء والأمهات والتلاميذ وأفراد المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية التي لا تستهدف الربح من جهة، والمسؤولين

الحكوميين من قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والأمن من جهة أخرى. ووضعت قواعد السلوك، بما فيها المعايير الأخلاقية وأدوار المعلمين ومسؤولياتهم تجاه التلاميذ، ونظم الإبلاغ عن انتهاكات قواعد السلوك بالتعاون مع وزارات التعليم ونقابات المعلمين. وشاركت المجتمعات المحلية في إيجاد سبل لمنع العنف والتصدي له عن طريق ما يلي: (أ) الحد من عمالة الأطفال، والعقوبة الجسدية، والعلاقات الجنسية بين المعلمين والتلاميذ، والتحرش الجنسي؛ (ب) توفير المراحيض الخاصة النظيفة والأمنة في المدارس والطرق الآمنة للذهاب إلى المدارس والعودة منها. ومن أهم الآثار المترتبة على ذلك أن توعية المعلمين بشأن التحرش الجنسي ضد الفتيات والفتيان في المدارس زادت وأنهم أصبحوا أكثر وعياً بكيفية الإبلاغ عن العنف الجنساني المرتبط بالمدارس. كما تغيرت مواقف المعلمين بشأن تقبل العنف الجسدي وتعززت لدى التلاميذ الثقة بأنهم يتمتعون بالحق في عدم التعرض للأذى أو لسوء المعاملة.

دراسة حالة إفرادية - طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية، قامت وزارة العمل في الولايات المتحدة بتمويل ٢٣٥ مشروعاً يبلغ مجموع تكلفتها ٦٧٧,٨ مليون دولار لمكافحة عمل الأطفال في أكثر من ٧٥ بلداً. ونتيجة ذلك، تمت وقاية ١,٣ مليون طفل من الخضوع للاستغلال في العمل أو إنقاذهم من ظروف العمل الجائرة في قطاعات من قبيل الزراعة التجارية والتعدين والصناعات التحويلية الصغيرة الحجم، وكذلك الخدمة المنزلية، والسخررة، والاتجار. وأتاحت هذه المشاريع للفتيات من أكثر الفئات حرماناً الفرصة لتلقي التعليم وغيره من الدعم الاجتماعي الذي سيساعد في تحويل مستقبلهن إلى مستقبل زاهر بالفرص. وفي إكوادور على سبيل المثال، تمول وزارة العمل حالياً مشروعاً لمدة ٤ سنوات بقيمة ٤ ملايين دولار لمكافحة عمل الأطفال من الشعوب الأصلية. وقد وضع المشروع نهجاً تشاركياً يوفر التعليم المعجل وبرامج بعد الدوام المدرسي للأطفال الذين يعملون أو لأولئك المعرضين لخطر العمل؛ ويقدم التدريب إلى المعلمين من أجل تحسين مهاراتهم؛ ويقوم بتوعية الآباء وأفراد المجتمعات المحلية بشأن عمل الأطفال؛ ويشجع مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم البرامج وتنفيذها. وفي كولومبيا، تمول الوزارة برنامجاً لمدة ٣٩ شهراً بقيمة ٥ ملايين دولار يستخدم برنامجاً تثقيفياً متكرراً بعد الدوام المدرسي بعنوان (مجال للنمو)، من أجل تحرير ٢٠٠ ١٠٢ طفل من أسوأ أشكال عمل الأطفال ووقايتهم منها. وفي عام ٢٠٠٩، انتخب كل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة اليونسكو مشروع (مجال للنمو) كأفضل الممارسات بين البرامج التي تتوجه للشباب. وتنفذ رابطة تقودها شبكة شركاء الأمريكيتين هذه المبادرة التي تقوم على نموذج أعدته في البداية شركة DevTechSystems, Inc في الجمهورية الدومينيكية.

دال - الممارسات الجيدة والتوصيات المتعلقة بالسياسات والتحديات

٣٥ - لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمبادئ فعالية المعونة التي تشكل الأساس لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا، أي أن حكومة الولايات المتحدة تؤمن بالحاجة إلى مبادرات إنمائية تعود رعايتها وملكيته إلى البلدان، وإقامة شراكات فعالة من أجل التنمية، وقياس نتائج البرامج الإنمائية. وتشكل إقامة شراكة حقيقية مع حكومة البلد المضيف والمجتمع المدني والهيئات التشريعية العنصر الرئيسي لكفالة استدامة مكاسب التنمية في المدى الطويل. ومن الواضح أن للولايات المتحدة بعض الأولويات الإنمائية وهي تدرك تماماً أنه من غير المرجح أن يكتب للبرامج النجاح بدون مشاركة البلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى حكومة الولايات المتحدة بنشاط إلى إقامة الشراكات مع المؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة، والجهات المانحة الأخرى بهدف زيادة فائدة أموال المعونة وفعاليتها إلى أقصى حد. ومن الأساليب الممتازة لتقسيم العمل وكفالة التنسيق والحؤول دون ازدواجية الجهود إقامة الشراكات مع المنظمات التي تتمتع بالقدرات والخبرات في المجالات المختارة. وأخيراً، تلتزم حكومة الولايات المتحدة بالمساءلة المتبادلة من أجل تحقيق النتائج الملموسة.

٣٦ - وتدرك الولايات المتحدة، على أساس تجاربها في مجال البرمجة على نطاق العالم، أهمية إدماج منظور جنساني في جميع جوانب أنشطتها الإنمائية. ولا يمكن التصدي لمسائل معقدة وهامة من قبيل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على نحو مجزأ؛ بل لا يمكن إحراز تقدم بالأحرى إلا حين يتم تناول هذه المسائل على جبهات متعددة وحين تبقى المسائل الجنسانية تنصدر جميع جوانب السياسات والممارسات الإنمائية. ولا يمكن تحقيق النجاح إلا حين يتم التصدي للمساءلة على المستوى الكلي (أي القوانين الوطنية بشأن حقوق المرأة على سبيل المثال) والمستوى الجزئي (تثقيف السكان المحليين بشأن فوائد المساواة بين الجنسين على سبيل المثال).

٣٧ - وعلى نحو مماثل، تدرك حكومة الولايات المتحدة أنه قد تكون للسياسات المحايدة جنسانياً على ما يبدو آثار متحيزة جنسانياً من الناحية العملية، نظراً إلى أنها قد تؤدي إلى تكريس التفاوتات الجنسانية القائمة عوضاً عن معالجتها. وقد لا تراعي المعايير التي تتجاهل الفروق بين الجنسين ظروف المرأة التي كثيراً ما تكون متباينة وغير متكافئة مع ظروف الرجل في المجتمعات النامية. وبسبب هذه الدروس بالضبط، تقرر حكومة الولايات المتحدة بأن مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الإنمائية تكتسب أهمية فائقة، بدءاً من مرحلة التخطيط الأولية وصولاً إلى التنفيذ، مروراً بالرصد والتقييم والتعلم من النتائج.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، تحتاج المرأة في الدول المهشة والدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع العالمي. وتبين جميع الأدلة أن هذه المرأة كثيراً ما تكون في أكثر المواقع هشاشة من حيث العنف الجنساني والانحدار في هوة الفقر. وأن إحراز التقدم بشأن تمكين المرأة لا بد وأن يشمل قطعاً حمايتها في الدول المتأثرة بالنزاع أو التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

هاء - الاستنتاجات والتطلعات

٣٩ - لا تزال الولايات المتحدة التي لا تفصلها سوى خمس سنوات عن الموعد المرتقب في عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ملتزمة بالحفاظ على مكاسب التنمية وسترکز على الابتكار باعتباره وسيلة رئيسية لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. ويشكل الموعد المرتقب في عام ٢٠١٥ فرصة للاحتفال بما تحقق، وكذلك للتركيز على ما لم ينجز بعد. والجنسانية هي موضوع شامل لقطاعات متعددة وبالغ الأهمية في المبادرات التي تتخذها الولايات المتحدة لتحقيق المعالم الإنمائية، بما فيها المبادرات الرئاسية بشأن الصحة العالمية والأمن الغذائي، لأن المرأة تؤدي دوراً مركزياً في تحقيق نتائج التنمية المستدامة. ولقد دأبت حكومة الولايات المتحدة على إدماج الشواغل الجنسانية في جميع أنشطتها الإنمائية في مجالات من قبيل العنف الجنساني والتمكين الاقتصادي والتمكين القانوني والقيادة النسائية والصحة والتعليم وستواصل القيام بذلك. وترى الولايات المتحدة أن التنمية المراعية للمنظور الجنساني هي الطريقة الصحيحة للعمل، سواء بالنسبة إلى الوكالات المانحة أو البلدان النامية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص. وستجمع الجمعية العامة، في جلستها العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قادة العالم والمنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال والممثلين الآخرين للمجتمع المدني معاً من أجل تحفيز الجهود لتسريع وتيرة التقدم في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترى حكومة الولايات المتحدة أن مسألة تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل لا بد أن تبقى في صدارة الاهتمامات، وهي تتطلع إلى الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى مواصلة هذا العمل الهام.